MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

تشرين الأول 2026

أبرز ما في العدد:

- يؤدي استمرار إسرائيل في احتجاز إيرادات المقاصة الضريبية إلى تعميق الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، ما يضطرها إلى خفض الإنفاق وتأخير دفع الرواتب والمستحقات الأخرى، ويزيد المتأخرات ويقوض الخدمات العامة وسبل العيش.
- يفضي تشديد القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة النقل والتنقل في كافة أنحاء الضفة الغربية إلى رفع تكاليف النقل، وتعطيل الوصول إلى الأسواق وسبل العيش، وإضعاف ما تبقى من آفاق التعافي.
- تخطت صناعة الأحذية في الخليل خطوة مهمة نحو الوصول إلى الأسواق الدولية عبر منصة أمازون.
- تسلّط النقاشات الجارية حول إصلاح قانون العمل الضوء على الحاجة إلى تعزيز حقوق العمال، وتحسين إنفاذ القانون والحماية الاجتماعية، ومعالجة التحديات التي تواجه الشركات في ظل تدهور الأوضاع.
- يسلّط الأداء التاريخي لمؤشرات بورصة فلسطين الضوء على المساهمة الكبيرة لإعادة استثمار التوزيعات النقدية في تعزيز العوائد الاستثمارية طويلة الأجل.

1- تراجع الإيرادات العامة وتراكم المتأخرات

تزداد الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية حدةً مع استمرار إسرائيل في احتجاز إيرادات المقاصة وفرض اقتطاعات أحادية منها. وقد أسهم ذلك في فرض قيود متنامية على الإنفاق الحكومي، وتأخير دفع الرواتب، وتفاقم المتأخرات المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية ويضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتوفير الخدمات العامة الأساسية.

1-1 الإيرادات العامة

بلغ إجمالي الإيرادات العامة على أساس نقدي[1] نحو 4.25 مليار شيكل خلال النصف الأول من عام 2026، أي ما يعادل 55% فقط من الإيرادات المسجلة في الفترة المناظرة من عام 2022 و51% من إيرادات الفترة المناظرة من عام 2023 (انظر الجدول 1).[2] وكان الانخفاض ناجمًا في المقام الأول عن استمرار إسرائيل في احتجاز إيرادات المقاصة. فقد انخفضت إيرادات المقاصة المسجلة بنحو 64.1% على أساس سنوي إلى 1.6 مليار شيكل، مقارنة بـ 4.5 مليار شيكل في النصف الأول من عام 2025. غير أن هذه الأرقام لا تمثل تحويلات نقدية فعلية إلى السلطة. ومع تعليق إسرائيل التحويلات منذ أيار 2025، اقتصرت إيرادات المقاصة المسجلة على اقتطاعات مباشرة مقابل ديون الكهرباء والمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتحويلات الطبية واقتطاعات أخرى، دون أي تحويل فعلي لوزارة المالية.[3] وخلال النصف الأول من عام 2026 وحده، احتجزت إسرائيل مبلغًا إضافيًا قدره 3.1 مليار شيكل من إيرادات المقاصة بعد كل هذه الاقتطاعات تاركةً السلطة دون أي تحويلات نقدية. وبين عام 2022 ومنتصف عام 2026، بلغت الاقتطاعات التراكمية نحو 12.1 مليار شيكل، فيما بلغت الإيرادات المحتجزة 12.8 مليار شيكل أخرى.[4]

ارتفعت الإيرادات المحلية المحصلة بنحو 4.4% مقارنة بالنصف الأول من عام 2025، لتبلغ 2.6 مليار شيكل، مدفوعةً بشكل أساسي بارتفاع الإيرادات الضريبية المحلية بقرابة 7.2%. ومع ذلك، ظلت هذه الإيرادات أدنى بنحو 19.5% عن مستواها المناظر في عام 2023، ما يعكس التدهور طوّيل المدى في النشاط الاقتصادي. في المقابل، انخفضت المنح والمساعدات الخارجية إلى نحو 0.7 مليار شيكل، مقارنة بـ 1.2 مليار شيكل في النصف الأول من عام 2025.

الجدول 1: الإيرادات والنفقات العامة، النصف الأول من كل عام، 2022–2026
(الأساس النقدي، مليون شيكل)

البند	2022	2023	2024	2025	2026
إجمالي الإيرادات	**7,739.5**	**8,348.8**	**5,137.6**	**6,997.8**	**4,246.7**
الإيرادات الضريبية	2,025.4	2,285.1	1,701.7	1,405.3	1,505.8
الإيرادات غير الضريبية	718.9	725.6	715.5	957	889.3
الإيرادات المخصصة	354.6	266.4	180.4	163.4	241.8
إيرادات المقاصة	5,037.4	5,095.5	2,572.6	4,496.4	1,613.8
(-) الإرجاعات الضريبية	396.8	23.7	32.6	24.3	4
إجمالي النفقات	**6,320.4**	**8,273.0**	**5,979.50**	**6,920.3**	**4,918.0**
الأجور والرواتب	3,266.8	4,020.4	2,633.6	3,485.7	2,414.7
نفقات غير الأجور	2,148.6	3,060.4	2,013.8	2,666.3	1,860.7
صافي الإقراض	633.1	655.2	912.4	493.6	276.6
النفقات المخصصة	80.9	274.6	202.2	102.7	164.6
النفقات التطويرية	191	262.4	217.5	171.9	201.4
الرصيد المالي قبل المنح والمساعدات	**1,419.10**	**75.7**	**-841.9**	**77.5**	**-671.3**

المصدر: وزارة المالية

1 على الرغم من أن وزارة المالية تعد تقارير العمليات المالية على الأساس النقدي، إلا أن إيرادات المقاصة كما هي مسجلة في تقاريرها تعكس المبالغ التي تقتطعها إسرائيل بشكل أحادي، وليس الأموال النقدية التي حُوّلت فعليًا إلى السلطة. بالتالي، فإن الإيرادات المعلن عنها على الأساس النقدي لا تعكس بدقة الأموال المتاحة للحكومة لتمويل نفقاتها.

2 https://pmof.ps/documents/accounts/monthly/2026/July.2026.Ar.pdf

3 تشمل الاقتطاعات بأوامر صادرة عن المحاكم الإسرائيلية، وإرجاعات الاقتطاعات المرتبطة بالأحكام القضائية، وغيرها من أموال المقاصة المحتجزة، والاقتطاعات الخاصة بسداد القروض.

4 https://pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

ازدادت الضغوط على السلطة الفلسطينية ما قوض قدرتها على الحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية، لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم، نتيجة استمرار تعليق تحويل إيرادات المقاصة.[5] وخلال اجتماع لجنة الارتباط المخصصة لدعم الشعب الفلسطيني (AHLC) في أيلول، دعا وزير المالية والتخطيط، استيفان سلامة، إلى الإفراج الفوري عن الإيرادات المحتجزة وتقديم دعم مباشر واستثنائي للموازنة، مؤكداً أن تعهدات المانحين القائمة غير كافية لتجاوز الأزمة المالية الحرجة.[6]

2-1 النفقات العامة

انخفض إجمالي النفقات على الأساس النقدي بنحو 28.9% على أساس سنوي ليصل إلى 4.9 مليار شيكل في النصف الأول من عام 2026، أي أدنى بنحو 40.6% مقارنةً بمستواه في الفترة المناظرة من عام 2023. كما تراجعت مدفوعات الرواتب والأجور الفعلية بـ 30.7% لتبلغ 2.4 مليار شيكل، في حين انخفضت نفقات غير الأجور بقرابة 30.2% لتصل إلى 1.9 مليار شيكل. وتعكس هذه الانخفاضات إلى حد كبير النقص الحاد في السيولة، في ظل استمرار الحكومة الفلسطينية في دفع رواتب جزئية ومتأخرة، أكثر مما تعكس تحسناً هيكلياً في الأداء المالي.[7]

انخفض صافي الإقراض، الذي يعكس في معظمه المبالغ التي تخصمها إسرائيل من إيرادات المقاصة لتسوية الالتزامات المستحقة لمزودي الخدمات الإسرائيليين، بنحو 44% على أساس سنوي، ليبلغ 276.6 مليون شيكل. كما أفادت وزارة المالية بإحراز تقدم في معالجة التزامات صافي الإقراض المتراكمة من خلال تسويات مالية مع 170 هيئة محلية وسبع شركات لتوزيع الكهرباء والمياه، ما يعكس تحسناً في إدارة المالية العامة.[8]

سجّل الرصيد المالي قبل المنح والمحتسب على الأساس النقدي خلال النصف الأول من عام 2026 عجزاً بلغ 671.3 مليون شيكل. غير أن هذا العجز، المحدود نسبياً، يخفي مشكلة تمويلية أكبر بكثير، إذ تشمل الإيرادات المُبلّغ عنها اقتطاعات المقاصة غير النقدية، في حين تستمر التزامات النفقات غير المسددة في التراكم. وعلى أساس الاستحقاق، بلغ الإنفاق العام 7.8 مليارات شيكل خلال النصف الأول من عام 2026، أي بزيادة تقارب 2.9 مليار شيكل مقارنة بالإنفاق المحتسب على الأساس النقدي.

3-1 المتأخرات والدين العام

أدّى عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المالية إلى تراكم المزيد من المتأخرات لصالح الموظفين العموميين والموردين وغيرهم من الدائنين. بحلول منتصف عام 2026، بلغت المتأخرات القائمة نحو 22.8 مليار شيكل، في حين بلغ الدين العام 15.1 مليار شيكل، شكل الدين المحلي ما يقارب 73% منه. ومع استحواذ هذه الالتزامات مجتمعةً على نحو 73% من الناتج المحلي الإجمالي، بات عبء التمويل يشكل ضغطاً خانقا على المالية العامة بشكل متزايد.

مع استمرار الحكومة في تأجيل الوفاء بالتزاماتها المالية في ظل الضغوط المالية التي تفرضها إسرائيل ينتقل العبء المالي إلى الموظفين العموميين والأسر ومنشآت القطاع الخاص والبنوك، ما يضعف القدرة الشرائية والسيولة لدى القطاع الخاص والاستقرار الاقتصادي بشكل عام. فبدون استئناف تحويل إيرادات المقاصة، وتوفير دعم مالي كبير ومنتظم للموازنة، ستواصل المتأخرات المتراكمة والقيود التمويلية تهديد الاستدامة المالية وتقديم الخدمات العامة الأساسية وسبل عيش الأسر وقدرتها على الصمود.

2- تقييد حركة التنقل في الضفة الغربية

شهدت القيود المفروضة على حركة التنقل في مختلف أنحاء الضفة الغربية تشديدًا ملحوظاً منذ تشرين الأول 2023، ما أدى إلى إطالة أوقات السفر والتنقل، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل لمنشآت الأعمال، وزيادة تجزئة النشاط الاقتصادي. وقد خلص تحقيق صحفي أجرته شبكة الصحفيين العرب من أجل صحافة استقصائية (أريج) حديثا بالتعاون مع مجلة وايرد (WIRED) ولايت هاوس ريبورتس (Lighthouse Reports) وإيفيدنت (Evident) ومختبر فلسطين للصحافة (Palestine Reporting Lab) إلى أن المتنقلين بشكل منتظم يخسرون في المتوسط 90 دقيقة أسبوعياً نتيجة اضطرارهم إلى سلوك طرق أطول لتجنب الحواجز العسكرية.[9]

كما ارتفع متوسط زمن الانتظار على الحواجز بأكثر من 50% منذ تشرين الأول 2023، من أقل من 10 دقائق إلى نحو 15 دقيقة. وإلى جانب هذه التأخيرات، أفاد 79% من المشاركين في الاستطلاع بأنهم أصبحوا يسافرون بوتيرة أقل مقارنةً بما قبل تشرين الأول 2023، ما يشير إلى أن الكلفة الاقتصادية لا تقتصر على إطالة فترات التنقل وارتفاع النفقات فحسب، بل تمتد أيضاً إلى فقدان فرص العمل والتبادل التجاري والتعليم وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وفي دراسة حديثة لمعهد "ماس"، قُدّرت الخسائر اليومية التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحواجز الإسرائيلية في شمال ووسط الضفة الغربية بنحو 2.9 مليون شيكل، نتيجة فقدان ساعات العمل وارتفاع استهلاك الوقود.[10]

1-2 تشديد القيود على الحركة

بحلول كانون الأول 2025، وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وجود 925 عائقاً يقيّد حركة

5 https://www.bnews.ps/ar/node/28346
6 https://www.wafa.ps/news/2026/9/27/154754 and https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/111643
7 https://www.bnews.ps/ar/node/28346
8 https://www.bnews.ps/ar/node/28361
9 https://www.lighthousereports.com/methodology/west-bank-explainer/
10 https://mas.ps/news/12336.html

الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية، بزيادة بلغت 43% مقارنةً بالمتوسط السنوي البالغ 647 عائقاً خلال العقدين السابقين.[11] حاليا تشكل الحواجز العسكرية والبوابات المقامة على الطرق ما يقارب 60% من إجمالي هذه العوائق، مقارنةً بنحو 15% فقط قبل عقدين. وعلى خلاف السواتر الترابية أو معيقات الحركة الثابتة مثل المكعبات الإسمنتية، يمكن فتح وإغلاق البوابات والحواجز العسكرية دون إشعار مسبق، مما يجعل التنقل أكثر صعوبةً وعرضة لتغيرات مفاجئة، ويتيح فرض قيود في عدد محدود من المواقع الاستراتيجية لعزل مجتمعات محلية أو مناطق سكانية بأكملها.[12]

أدى التوسع في المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية، إلى جانب تطوير الطرق الرابطة بينها، إلى تفاقم هذه القيود من خلال الحد من وصول الفلسطينيين إلى الأراضي وطرق النقل القائمة بالفعل.[13] وتشير بيانات منظمة "السلام الآن" إلى أن الإنفاق الإسرائيلي على الطرق المخصصة للمستوطنات ارتفع من 209.5 مليون شيكل في عام 2019 إلى 789.8 مليون شيكل في عام 2023.[14] وفي حزيران 2024، أعلن وزير المالية الإسرائيلي تخصيص نحو 7 مليارات شيكل على مدى خمس سنوات لدعم طرق المستوطنات، أعقب ذلك رصد 1.075 مليار شيكل إضافية في أيار 2026 للفترة 2026-2028.[15] من جهة أخرى، وثّقت منظمة "السلام الآن" إنشاء المستوطنين 139 طريقاً غير مرخص بين منتصف عام 2023 ومنتصف عام 2024، تمتد لنحو 116.4 كيلومتراً، نحو 75 كيلومتراً منها شُيّدت فوق أراضٍ فلسطينية مملوكة ملكية خاصة.[16]

ومن أحدث الأمثلة على ذلك، الخطط الإسرائيلية الرامية إلى فتح طريق مخصص للمستوطنين يخترق التجمع الحضري المتصل لمدينتي رام الله والبيرة، والذي سيقيّد وصول الفلسطينيين إلى الطرق الاستراتيجية الرابطة بين الأحياء السكنية والتجمعات المحيطة بها.[17] في حال تنفيذ هذه الخطط، فقد تشمل إقامة منشآت عسكرية جديدة، وفرض قيود على استخدام الفلسطينيين للطرق، ومصادرة أراض، وتحويل حركة السير إلى طرق بديلة تعاني أصلًا من الازدحام، فضلًا عن زيادة القيود المفروضة على التوسع العمراني. ووفقًا لرئيس بلدية البيرة، يقع نحو 95% من هذا الطريق ضمن المنطقة (ب)، وقد تؤثر التغييرات المقترحة على ما يقدَّر بنحو 250 ألف فلسطيني في محافظة يبلغ عدد سكانها قرابة 400 ألف نسمة.[18]

11 OCHA: Face Sheet Movement and Access West Bank April 2026

12 B'Tselem: The Mechanism of Elemination in the West Bank

13 https://peacenow.org.il/en/cabinet-decision-on-the-establishment-of-34-new-settlements, https://www.lemkininstitute.com/single-post/new-data-reveals-expansion-of-israeli-settlement-jurisdiction-in-west-bank and https://www.ofekcenter.org.il/wp-content/uploads/2022/09/2020E.pdf

14 https://peacenow.org.il/en/budget-for-roads-for-settlements

15 https://peacenow.org.il/en/additional-billion-for-roads and https://www.bbc.com/news/articles/c2lq5g4dedpo

16 https://peacenow.org.il/en/all-paths-lead-to-annexation

17 https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/2026-09-29/ty-article-magazine/.premium/settlers-aim-to-split-the-ramallah-metropolis-the-idf-is-following-their-lead/000001a0-e817-d272-adf6-fdd761990000

18 https://www.aljazeera.com/news/2026/10/14/israeli-plan-to-reopen-settler-route-463-threatens-to-isolate-ramallah

ورغم أن التداعيات الكاملة لهذه الخطط والظروف السياسية اللازمة لتنفيذها ما تزال غير مؤكدة، فإن هذه الحالة توضح كيف يمكن أن يؤدي فتح طريق واحد لخدمة المستوطنات الإسرائيلية المتوغلة في المدن الفلسطينية إلى تعطيل وصول الفلسطينيين إلى أماكن عملهم والخدمات والتجمعات السكانية المجاورة، ناهيك عن زيادة تعرضهم لأعمال عنف المستوطنين.[19]

2-2 تعطيل النشاط الاقتصادي

تُظهر التقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية انكمش بنحو 4% خلال الربع الثاني من عام 2026 مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2025.[20] وقد سجّل قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك أكبر تراجع سنوي في القيمة المضافة، بنسبة بلغت 15%، في ظل استمرار القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية، واعتداءات المستوطنين المتكررة، واضطرابات النقل، التي تواصل التأثير سلباً على الأنشطة الزراعية، ورفع تكاليف المدخلات، وإعاقة وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق.[21] وتأتي هذه الضغوط بالتزامن مع ضعف الطلب، وتراجع القدرة الشرائية، والقيود المالية، وحالة عدم اليقين المحيطة بعلاقات المراسلة المصرفية، والقيود المفروضة على العمل في إسرائيل والمستوطنات، والتي لا تزال تقوّض جهود التعافي الاقتصادي.

مقارنةً بالربع الثاني من عام 2023، ظلّت القيمة المضافة في قطاع النقل والتخزين في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من عام 2026 أقل بنحو 35.8%، مسجّلةً أكبر نسبة انكماش بين القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية منذ اندلاع الحرب على غزة.[22] وقد أظهر التحقيق أن الطرق البديلة الطويلة، والتأخير على الحواجز، والإغلاقات غير المتوقعة تؤدي إلى زيادة فترات التنقل وتكاليف النقل، وتحدّ من عدد النقلات التي يستطيع السائقون تنفيذها، كما تقلّص قدرة الشركات على الوصول إلى العملاء والموردين. وقد تفاقمت هذه الضغوط نتيجة ارتفاع أسعار الوقود. فقد ارتفع سعر بيع لتر السولار المستخدم من قبل نحو 52.2% من المركبات المرخّصة في الضفة الغربية[23]، من 5.94 شيكل في تشرين الأول 2025 إلى 8.99 شيكل في تشرين الأول 2026، أي بزيادة تقارب 51.3%.[24] وأسهم ارتفاع أسعار الوقود، إلى جانب إطالة طرق النقل والتأخير عند الحواجز، في زيادة تكاليف النقل بشكل ملموس على الشركات والعاملين المتنقلين. وفي الآونة الأخيرة، قدّر رئيس اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية أن الإغلاقات والقيود على الحركة رفعت الكلفة الاقتصادية الإجمالية للنشاط الاقتصادي بنحو 20%، نتيجة

19 https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/2026-09-29/ty-article-magazine/.premium/settlers-aim-to-split-the-ramallah-metropolis-the-idf-is-following-their-lead/000001a0-e817-d272-adf6-fdd761990000

20 https://www.pcbs.gov.ps/media/h52lfrlh/qnaq22026e.pdf

21 انظر عدد أيلول 2026 من نشرة الاقتصاد الفلسطيني لتغطية أكثر تفصيلًا.

22 https://www.pcbs.gov.ps/en/press-releases/?catId=18&subCatId=46

23 https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/110714

24 https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/111744

الزيادة في تكاليف النقل والوقود والوقت وغيرها من النفقات المرتبطة بذلك.[25]

لا تقتصر التداعيات الاقتصادية لقيود الحركة التي تفرضها إسرائيل على التنقل،[26] بل تتجاوز ذلك لتؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي. إذ تؤدي هذه القيود إلى تجزئة الأسواق، ورفع تكاليف المعاملات، والحد من الوصول إلى القوى العاملة والعملاء ومدخلات الإنتاج، الأمر الذي يضعف الإنتاجية ويقلص الجدوى الاقتصادية للأنشطة التجارية ويثبط الاستثمار.[27] وبذلك أصبحت قيود الحركة تمثل عائقاً هيكلياً متجذراً ومتنامي التأثير على اقتصاد الضفة الغربية، بما يزيد من تآكل قدرته على الصمود ويقوض فرص التعافي الاقتصادي في ظل الأزمات المتعددة والمتداخلة.[28]

3- صناعة الأحذية في الخليل تبدأ التصدير إلى السوق الأمريكية لأمازون

في أيلول الماضي، نجح التجمع العنقودي لصناعة الجلود والأحذية في الخليل، الذي يعمل تحت العلامة التجارية "شُغل الخليل"، في تصدير أول شحنة من الأحذية الفلسطينية المصنعة محلياً، والتي تم إنتاجها من قبل ستة مصانع وطنية، إلى مراكز تنفيذ الطلبات التابعة لشركة أمازون في الولايات المتحدة. ونفذت هذه المبادرة بدعم من برنامج "تعزيز تنافسية ونمو المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، الممول من الحكومة السويدية والمنفذ من قبل منظمة مجتمعات عالمية. ويستند هذا البرنامج إلى نتائج دراسة لتطوير سلاسل القيمة السوقية أعدها معهد ماس عام 2025 خلال مرحلة تصميم المشروع.

ويأتي هذا الإنجاز في وقت تشهد فيه صناعة الأحذية والجلود في الخليل، التي كانت تاريخياً أحد مصادر التشغيل المهمة في القطاع الصناعي في فلسطين، انكماشا مستمرا منذ فترة طويلة. فقد تعرض القطاع لضغوط متنامية نتيجة اشتداد المنافسة مع المنتجات المستوردة منخفضة التكلفة، وضعف الطلب المحلي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلاً عن القيود التي تحد من الوصول إلى الأسواق الخارجية. وقد أشار رئيس التجمع في الخليل، عامر عرفة، إلى انخفاض العمالة من نحو 20 ألف عامل في تسعينيات القرن الماضي إلى قرابة 3 آلاف عامل في عام 2026، فيما تراجع عدد المنشآت العاملة من نحو 3,000 - 4,000 منشأة إلى ما يقارب 240 إلى 250 منشأة فقط.

يضم التجمّع العنقودي لصناعة الأحذية والجلود في الخليل الذي تم تأسيسه عام 2013 تحت مظلة ورعاية غرفة تجارة وصناعة الخليل، مجموعة من المنشآت العاملة عبر سلسلة القيمة لقطاع الأحذية والجلود. وشملت جهوده السابقة لتوسيع الوصول إلى الأسواق إنشاء منافذ بيع دائمة وإطلاق منصة التجارة الإلكترونية MyShoes.ps. وفي وقت لاحق، وبدعم من برنامج تعزيز تنافسية المشاريع المذكور أعلاه، جرى تطوير المنصة وتحديثها، إلى جانب تدريب الكوادر العاملة على التسويق الرقمي وتنفيذ حملات ترويجية تهدف إلى توسيع المبيعات عبر الإنترنت. كما تم اعتماد نموذج قائم على العمولات لتعزيز الاستدامة المالية للمنصة. واستناداً إلى هذه الجهود، سعى التجمع إلى توسيع نطاق نفاذه إلى خارج السوق المحلية من خلال الاستفادة من منصة أمازون والوصول إلى المستهلكين في الأسواق الدولية.

تطلّب دخول سوق أمازون التغلب على عوائق إدارية وفنية كبيرة، ولا سيما أن فلسطين غير مدرجة ضمن الدول المؤهلة لتسجيل البائعين. وبدعم من برنامج تعزيز التنافسية نفسه، أسس التجمع شركة "هولي لاند فوتوير" (Holy Land Foot-wear) المسجلة في الولايات المتحدة، وأطلق العلامة التجارية "خطوات كنعانية" (Canaanite Steps)، وفتح حساب بائع على أمازون، وأعدّ قوائم المنتجات للمصنّعين المشاركين. وقد سهّل دعم استشاري متخصص هذه العملية وعزز قدرة التجمع على إدارة عمليات التجارة الإلكترونية الدولية.

كما تعيّن على المصانع المشاركة تحسين جودة منتجاتها، وإجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من مطابقتها للمواصفات الفنية المعمول بها، وتطوير عمليات التشطيب بما ينسجم مع متطلبات السوق. وقد ضمّت الشحنة الأولى أحذية للرجال والنساء، إضافة إلى أحذية العمل، فيما سعت المصانع المشاركة إلى المنافسة بالاعتماد على الجودة بالدرجة الأولى بدلاً من المنافسة السعرية.

وإلى جانب السوق الأمريكية، يسعى التجمع إلى توسيع حضوره في الأسواق الكندية والأوروبية عبر منصة أمازون، مع توسيع المشاركة لتشمل مصانع إضافية إلى جانب المصانع الستة المشاركة في المرحلة الأولى. كما يواصل التجمع جهوده الترويجية في الأردن، بما في ذلك خطط لعرض الأحذية الفلسطينية في العاصمة عمّان.

4- نقاشات حول إصلاح قانون العمل

في 7 أيلول، نظم الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وبمشاركة وزارتي العمل والصناعة، ورشة عمل حول انعكاسات قانون العمل على القطاع الصناعي. ركزت النقاشات على التطبيق العملي لأحكام قانون العمل، وحقوق وواجبات أصحاب العمل والعمال، ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية، إلى جانب السبل الكفيلة بتعزيز الامتثال للتشريعات الناظمة لسوق العمل والحد من النزاعات العمالية.

25 https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/111597
26 Handel (2010): Exclusionary surveillance and spatial uncertainty in the occupied Palestinian territories.
27 https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/111673
28 https://thedocs.worldbank.org/en/doc/

تأتي هذه الورشة في سياق الجهود المستمرة منذ سنوات لتعديل قانون العمل رقم (7) لسنة 2000، وهي عملية شهدت تقدماً بطيئاً نتيجة استمرار الخلافات بين الشركاء في القطاع الاجتماعي وتزاحم الأولويات. وقد أكدت وزارة العمل مراراً على ضرورة توسيع الحوار بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال لمعالجة اختلالات سوق العمل، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتحسين ظروف العمل. وفي وقت سابق من عام 2026، أقرت اللجنة الثلاثية لسياسات العمل خطة للمضي قدماً في عملية الإصلاح.

ومع ذلك، لا تزال العديد من القضايا الجوهرية عالقة دون حسم. فقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى استمرار الخلافات بشأن عدد من المسائل، من بينها حماية الأمومة، وساعات العمل، وإعادة هيكلة المنشآت وإنهاء خدمات العاملين، ومستحقات نهاية الخدمة. كما دعت المنظمة إلى توسيع نطاق الحماية القانونية ليشمل فئات العمال التي لا تتمتع بتغطية كافية بموجب التشريعات الحالية، بما في ذلك العاملون لحسابهم الخاص، والعمال الموسميون، والعاملون من أفراد الأسرة دون أجر، والعمالة المنزلية، إلى جانب تعزيز الضمانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في بيئة العمل.

غير أن التحديات لا تقتصر على أحكام القانون ذاتها، بل تمتد إلى مدى فعالية إنفاذها وتطبيقها على أرض الواقع. فقد خلصت دراسة أعدها معهد "ماس" عام 2023 بناء على طلب من منظمة العمل الدولية إلى أن عمليات التفتيش على أماكن العمل محدودة الفعالية، في حين أن العقوبات المنصوص عليها لا توفر رادعاً كافياً للحد من المخالفات. كما أشارت الدراسة إلى أن محدودية الموارد المتاحة لأجهزة التفتيش وغياب محاكم عمالية متخصصة يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام حصول العمال على حقوقهم القانونية، ولا سيما مستحقات نهاية الخدمة.

وإلى جانب ذلك، فإن طول أمد الإجراءات القضائية وارتفاع تكلفتها قد يدفعان العمال إلى قبول تسويات تقل عن حقوقهم القانونية المستحقة، الأمر الذي يحد من فعالية الحماية التي يوفرها الإطار القانوني ويضعف إمكانية إنصاف المتضررين والحصول على حقوقهم كاملة.

ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 42.1% من العاملين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية كانوا يعملون دون عقود عمل خلال الربع الثاني من عام 2026، في حين أفاد 35.5% فقط منهم بتلقي مساهمات لصالح التقاعد أو مكافأة نهاية الخدمة. كما أشارت البيانات إلى أن 49.8% من العاملات بأجر في القطاع الخاص يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

علاوة على ذلك، كان نحو 41 ألف عامل بأجر في القطاع الخاص، ما يعادل 15.5% من إجمالي العاملين بأجر في هذا القطاع، يتقاضون أجوراً تقل عن الحد الأدنى الشهري للأجور البالغ 1,880 شيقكاً، إذ بلغ متوسط أجورهم الشهرية 1,455 شيكلاً. وقد ازدادت حدة هذه التحديات في ظل التدهور الاقتصادي المستمر منذ تشرين الأول 2023.

وفي هذا السياق، يتطلب إصلاح قانون العمل تحقيق توازن بين توفير حماية فعالة لحقوق العمال والقيود التشغيلية والمالية التي تواجهها المنشآت. ويُعد تعزيز إنفاذ القانون، وتحسين آليات تسوية النزاعات، وتوسيع نطاق الحماية للفئات العمالية الهشة أموراً أساسية. كما تبرز أهمية ضمان أن يعكس الإطار التشريعي المتغيرات التي يشهدها سوق العمل، وأن يدعم استدامة المنشآت وفرص التشغيل.

5- حركة التداول في أيلول

خلال أيلول، ارتفع مؤشر القدس بنحو 2.82% مقارنة بشهر آب، ليغلق عند مستوى 705.15 نقطة. كما ارتفعت القيمة السوقية بنحو 2.55% لتصل إلى حوالي 5.4 مليار دولار. وبلغت قيمة التداول الإجمالية 23.3 مليون دولار، مسجلةً زيادة بنحو 74.3% مقارنة بالشهر السابق، في حين ارتفع حجم التداول بنحو 63% ليصل إلى 10.7 مليون سهم.

5-1 الاكتتاب العام الأولي لشركة الأراضي المقدسة للتأمين التكافلي

في 25 آب، اختتمت شركة الأراضي المقدسة للتأمين التكافلي عملية الاكتتاب العام الأولي لأسهمها، مستقطبة طلبات اكتتاب بلغت قيمتها 7 ملايين دولار، مقابل طرح 1,817,500 سهم بالقيمة الاسمية البالغة دولاراً واحداً للسهم. وقد تلقت الشركة نحو 547 طلب اكتتاب، فيما بلغ معدل تغطية الاكتتاب 390%.

وفي 17 أيلول، صادقت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على نتائج الاكتتاب العام الأولي وآلية تخصيص الأسهم. وبموجب الترتيبات المعتمدة، سيرتفع رأس المال المدفوع للشركة من نحو 13.18 مليون دولار إلى 15 مليون دولار. وتعتمد آلية التخصيص على ضمان تخصيص ما يصل إلى 1,500 سهم لكل مكتتب، وبما لا يتجاوز عدد الأسهم المطلوب شراؤها، على أن يتم توزيع الأسهم المتبقية على المكتتبين بالتناسب مع حجم الأسهم المطلوب شراؤها من كل مكتتب. وتواصل الشركة استكمال إجراءات التسجيل والإدراج اللازمة، ومن المتوقع أن يبدأ تداول أسهمها في بورصة فلسطين خلال ثلاثة أشهر من صدور الموافقة التنظيمية.

وفقاً لبيانات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بلغ هامش الملاءة المالية للشركة 229% في نهاية عام 2025، وهو الأعلى بين شركات التأمين المرخّصة، ويتجاوز بشكل كبير الحد الأدنى البالغ 130% كما حددته الجهة الرقابية. كما أقرت الشركة توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% عن السنة المالية 2025.

6- تغطية خاصة: مؤشرات بورصة فلسطين

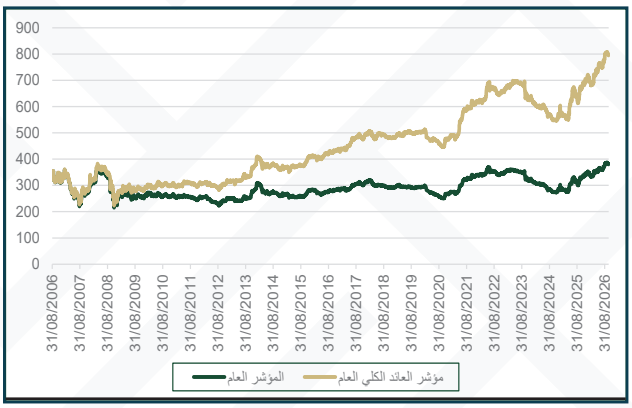
تُعد مؤشرات أسواق الأسهم من أبرز مؤشرات أداء الأسواق المالية، كما تشكّل مقياسًا مهماً للمستثمرين عند تقييم العوائد الاستثمارية. ومع ذلك، من المهم التمييز بين المؤشرات المختلفة عند تقييم تطورات السوق، نظراً لاختلافها من حيث المكوّنات ومعايير الاختيار ومنهجيات الاحتساب. وتعتمد بورصة فلسطين ثلاثة مؤشرات سعرية رئيسية: هي المؤشر العام، ومؤشر القدس، ومؤشر القدس الإسلامي، إلى جانب مؤشرات العائد الكلي المناظرة، والتي تحتسب إعادة استثمار التوزيعات النقدية، فضلاً عن مؤشرات قطاعية متخصصة. وتوفر مؤشرات العائد الكلي مقياساً أكثر شمولاً للأداء الاستثماري، ولا سيما في الأسواق التي تشكل فيها التوزيعات النقدية جزءاً مهماً من عوائد المساهمين.

6-1 المؤشر العام ومؤشر العائد الكلي العام

يوفّر المؤشر العام أوسع مقياس لأداء بورصة فلسطين، إذ يشمل جميع الشركات المدرجة في البورصة ويقدّم تمثيلاً شاملاً للتغيرات في أسعار أسهم الشركات المدرجة. أما مؤشر العائد الكلي العام (General TR) فيعتمد التغطية السوقية نفسها، لكنه يأخذ أيضاً التوزيعات النقدية في الاعتبار على افتراض إعادة استثمارها. لذلك، فإن مقارنة المؤشرين تبرز مساهمة التوزيعات النقدية في إجمالي العوائد الاستثمارية المتحققة عبر السوق ككل.

خلال الفترة بين آب 2006 وآب 2026، ارتفع المؤشر العام لبورصة فلسطين بنحو 12.6%، مقارنةً بارتفاع تراكمي بلغ 135% لمؤشر العائد الكلي للمؤشر العام، ما يبرز المساهمة الكبيرة لإعادة استثمار الأرباح النقدية في تعزيز العوائد الاستثمارية على المدى الطويل. وقد ظهر هذا الفارق أيضاً خلال فترات تراجع السوق. ففي عامي 2023 و2024، سجّل المؤشر العام تراجعا تراكمياً بقرابة 17.7%، مقارنةً بتراجع بلغ 13.4% لمؤشر العائد الكلي المناظر. لاحقا شهد السوق تعافياً خلال العام 2025، حيث ارتفع المؤشر العام بنحو 19.2%، في حين ارتفع مؤشر العائد الكلي للمؤشر العام بنسبة 21.9%. واستمر هذا التعافي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026.

الشكل 1: المؤشر العام لبورصة فلسطين ومؤشر العائد الكلي للمؤشر العام، آب 2006 – آب 2026



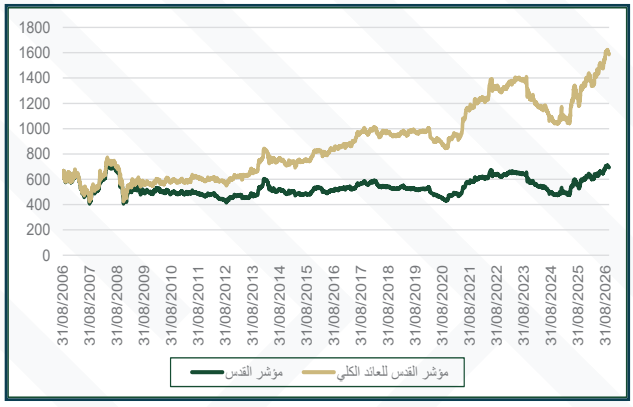
6-2 مؤشر القدس ومؤشر القدس للعائد الكلي

أُطلق مؤشر القدس في تموز 1997، ويُعد المؤشر المرجعي الرئيس لبورصة فلسطين. وعلى خلاف المؤشر العام، يضم المؤشر عينة مختارة من أكثر الشركات المدرجة نشاطاً وتأثيراً في السوق. ويتكون المؤشر حالياً من 16 شركة يجري اختيارها وفق منهجية تأخذ في الاعتبار القيمة السوقية للأسهم، ووتيرة التداول، ومعدل دوران الأسهم، ونسبة الأسهم الحرة المتاحة للتداول. كما يجب أن تمثل عينة الشركات التي تم اختيارها مجتمعةً ما لا يقل عن 75% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة.

ويُحتسب مؤشر القدس وفق نظام المؤشر المرجح بأوزان القيمة السوقية، ما يعني أن التغيرات في أسعار أسهم الشركات الأعلى قيمةً سوقية يكون لها عادة تأثير أكبر على أداء المؤشر. أما مؤشر القدس للعائد الكلي، فيقيس العائد المتحقق من التغيرات في أسعار الأسهم وإعادة استثمار التوزيعات النقدية للشركات نفسها المكوِّنة للمؤشر.

بين آب 2006 وآب 2026، ارتفع مؤشر القدس بنحو 8.4%، مقارنةً بارتفاع تراكمي بلغ 147.7% لمؤشر القدس للعائد الكلي. وفي عامي 2023 و2024، تراجع مؤشر القدس بنسبة تراكمية بلغت 22.1%، مقارنةً بتراجع بلغ 17.8% لمؤشر القدس للعائد الكلي. وشهد السوق بعد ذلك تعافياً خلال عام 2025، حيث ارتفع المؤشر السعري بنحو 24.4%، في حين ارتفع مؤشره للعائد الكلي بنحو 26.7%. واستمر هذا المسار التصاعدي خلال عام 2026.

الشكل 2: مؤشر القدس ومؤشر القدس للعائد الكلي في بورصة فلسطين، آب 2006 – آب 2026



6-3 مؤشر القدس الإسلامي ومؤشر القدس الإسلامي للعائد الكلي

يوفر مؤشر القدس الإسلامي، الذي أطلق في حزيران 2022، مقياسا مرجعياً لأداء الشركات المستوفية لمتطلبات محددة للتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتستند معايير اختيار

الشركات المكوِّنة للمؤشر إلى المعيار الشرعي رقم (21) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وتشمل هذه المعايير حدوداً لنسب المبالغ المقترضة بالفائدة، والودائع المدرة للفائدة، والاستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة، إلى جانب قيود تتعلق بالإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة.

أما مؤشر القدس الإسلامي للعائد الكلي، فيتتبع المجموعة نفسها من الشركات، مع احتساب إعادة استثمار التوزيعات النقدية، بما يتيح للمستثمرين تقييم إجمالي العوائد الاستثمارية ضمن شريحة الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في السوق.

منذ إطلاقهما في حزيران 2022 وحتى 31 آب 2026، ارتفع مؤشر القدس الإسلامي ومؤشر القدس الإسلامي للعائد الكلي بنحو 7.8% و25.2% على التوالي. وقد شهد المؤشران تراجعا ملحوظا خلال عامي 2023 و2024، حيث بلغت الخسائر التراكمية 17.5% لمؤشر القدس الإسلامي و13.2% لمؤشر القدس الإسلامي للعائد الكلي. ثم تحسن أداؤهما بصورة ملحوظة خلال عام 2025، إذ ارتفع مؤشر القدس الإسلامي بنسبة 20.3%، مقارنةً بارتفاع بلغ 25.2% لمؤشر القدس الإسلامي للعائد الكلي، واستمر مسار التعافي خلال عام 2026.

4-6 الأداء التاريخي

يوضح الأداء التاريخي لمؤشرات بورصة فلسطين مدى تأثرها بالصدمات الاقتصادية والسياسية المتعاقبة، ولا سيما جائحة كوفيد- 19 في عام 2020 وتدهور الأوضاع الاقتصادية عقب تشرين الأول 2023. ورغم التراجعات الكبيرة التي شهدتها هذه المؤشرات خلال هذه الأوقات، فقد تمكنت من التعافي من هذه الصدمات وعادت لتنمو مجددا خلال العام 2026. كما يُظهر الفارق الكبير بين المؤشرات السعرية ومؤشرات العائد الكلي أن إعادة استثمار التوزيعات النقدية أسهمت بصورة ملحوظة في تعزيز العوائد الاستثمارية طويلة الأجل، وفي الحد جزئياً من الخسائر خلال فترات تراجع السوق.

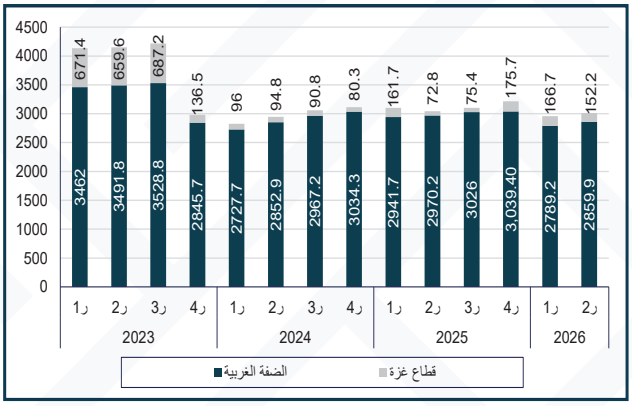
الشكل 3: مؤشر القدس الإسلامي ومؤشر القدس الإسلامي للعائد الكلي في بورصة فلسطين، حزيران 2022 – آب 2026



رغم ذلك، لا ينبغي تفسير تحركات مؤشرات سوق الأسهم على أنها مقياس لأداء الاقتصاد ككل. فهذه التحركات تعكس إلى حد كبير التغيرات في التقييمات السوقية للشركات المدرجة، والتي قد تختلف أوضاعها المالية وظروفها السوقية بصورة كبيرة عن أوضاع الشركات الصغيرة والأسر. علاوة على ذلك، فإن الاختلافات بين المؤشر العام ومؤشر القدس ومؤشر القدس الإسلامي تعكس تباين مكونات هذه المؤشرات وأوزانها القطاعية.

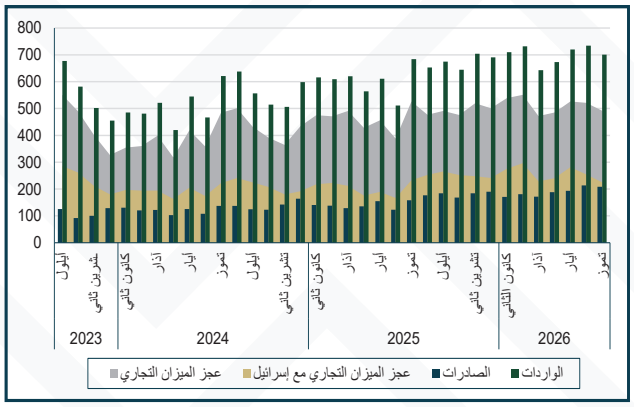
الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015)
الربع الأول 2023 - الربع الثاني 2026



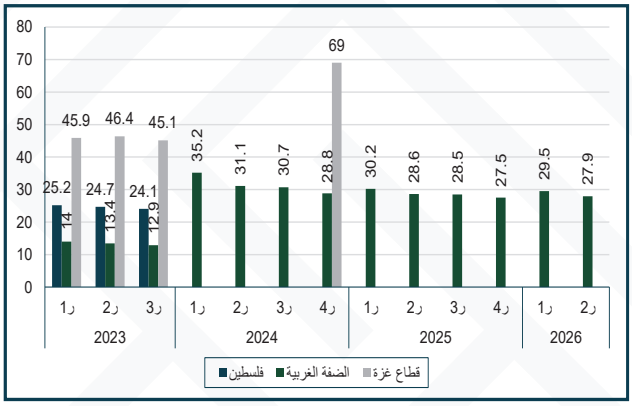
التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 -تموز 2026



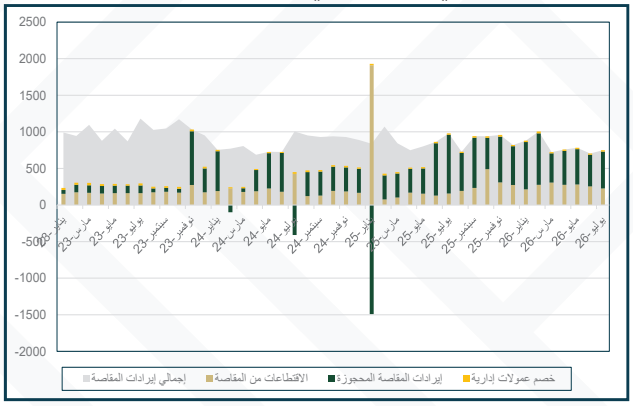
البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الثاني 2026



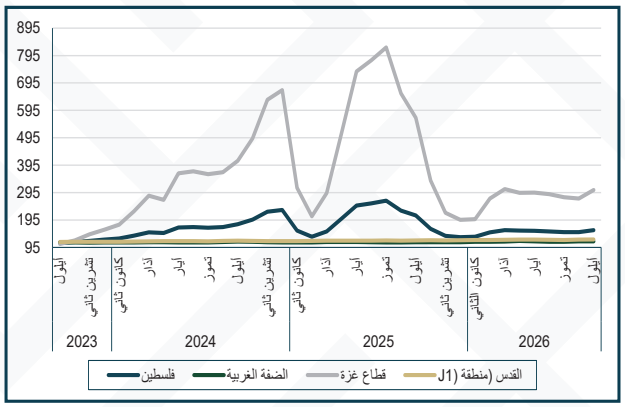
إيرادات المقاصة

إجمالي إيرادات المقاصة الشهرية، والاقتطاعات الإسرائيلية والإيرادات المحتجزة، والعمولات الإدارية (مليون شيكل إسرائيلي)، كانون ثاني 2023 - تموز 2026



التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - أيلول 2026



القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - تموز 2026

